عنوان البحث: الحكم الراشد

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية (المركز الجامعي مغنية)

الشعبة:شعبة علم إجتماع السنة الثالثة ليسانس

السنة : 2024- 2025

تحت إشراف : د. بن شرقي عبد الإلاه

أعضاء البحث : بوزي الهاشمي

تربش محجوب

خزناجي فؤاد

عنوان البحث : الحكم الراشد

خطة البحث :

مقدمة :

المبحث الأول : الحكم الراشد

المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد

المطلب الثاني : أبعاد الحكم الراشد

المبحث الثاني: أسس و آليات الحكم الراشد

المطلب الأول : أسس و مبادئ الحكم الراشد

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد

المطلب الثالث: العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة

الخاتمة:

قائمة المصادر و المراجع :

المقدمة :

إن الحكم الراشد من أهم المواضيع اللتي شغلت إهتماما كبيرا من قبل الباحثين في وقتنا الراهن. بإعتباره من المواضيع الحديثة نسبيا. فهو يعرف على أنه نظام إدارة الشؤون العامة للدولة أو المؤسسة بطريقة تضمن تحقيق التنمية المستدامة و العدالة و المساواة. ولا شك أن من أهم ما دفعنا إلى إختيار هذا الموضوع في بحثنا هو المعلومات اللتي فيه الى جانب رغبتنا في البحث في مثل هذه المواضيع.دون أن ننسى إتباعنا المنهج الوصفي بحكم المعلومات اللتي لدينا . لذا من هنا نطرح التساؤل التالي : ما الحكم الراشد ؟

و من أهم الصعوبات اللتي واجهتنا هو ضيق الوقت و تراكم البحوث.

المبحث الأول : الحكم الراشد

المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد

تعريف الحكم الراشد: أ- تعريف البنك العالمي : عرفه على أنه " الطريقة أو الحالة اللتي تمارس بها الحكم في غدارة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية لبلد ما بهدف التنمية. [1]

ب- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : هو ممارسة السلطة الإقتصادية و السياسية و الإدارية، لإدارة شؤون الدولة على المستويات كافة الآليات و العمليات، و المؤسسات اللتي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات عن مصالحهم، و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

ج- تعريف المشروع الجزائري: لقد لمح القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة إلى الحكم الراشد من خلال المادة الثانية في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة "هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن و تعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية".

1-آمينة بن جدر،الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد دراسة حالة الجزائر للفترة 1977-2017 ،مجلد 06،عدد10،2020،ص 489.

المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بمجموعة من الأبعاد و اللتي تشكل جوهر المنطلقات الفكرية اللتي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحكم الراشد:[2]

1-البعد القانوني: و يتجسد من خلال :

شفافية الحسابات الحكومية.

ضمان حكم القانون.

تحسين كفاءة و مساءلة القطاع العام.

شفافية السياسات المالية و النقدية .

مرجعية و سيادة القانون على جميع المسؤولين دون إستثناء أي مسؤول أو حاكم.

2-البعد السياسي: ويتجسد من خلال:

تعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين.

تفعيل الشفافية و تجسيد مبدأ المحاسبة.

تعزيز الحكومة الديمقراطية و دعمها.

تحديد درجة الإستقرار و الأمن الضروريين لتجسيد الحكم الرشيد.

احترام حريات الاحزاب السياسية.

3-البعد الإقتصادي و الإجتماعي:

التعاون مع أصحاب الحصص المالية.

الاستعمال العقلاني للموارد العمومية.

ضمان توزيع عادل للثروات دون إستثناء أي طبقة.

ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع و تعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع.

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الأعمار.

تعزيز النمو الإقتصادي الشامل للجميع و المستدام.

المساواة بين الجنسين في كل المجالات المهمة بما في ذلك الحصول على التعليم.

2- طاكوش صبرينة و فاضل صباح،واقع الحكم الراشد في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر3،2018،ص12،11.

المبحث الثاني:أسس و آليات الحكم الراشد

المطلب الأول:أسس و مبادئ الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على مجموعة من المبادئ و الأسس تتمثل فيما يلي:

1-المشاركة: هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار،إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم،وترتكزالمشاركة الرحبة على حرية التجمع و حرية الحديث و على توفر القدرات للمشاركة.

2-الفعالية و الكفاءة: تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب و بأدنى التكاليف.

3-الشفافية:تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها و إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة مما يساعد في إتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة.

4-المحاسبة و المساءلة:تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار و النتائج المترتبة عليه،و إتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم،و تأخذ المساءلة أشكالا مختلفة فقد تكون مجرد نقاش أو استفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أدى إلى حصول نتيجة،وقد تأخذ اشكالا جزائية وقانونية.

5-الإنصاف والمساواة:أي المعاملة عادلة و غير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية و أعمالها و تهدف المساواة إلى إعطاء حق جميع النساء و الرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الإرتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

6-اللامركزية:و هذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع،من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها و الحفاظ على حقوق الفرد داخلها و اللتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد،فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرارفيعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة واحدة تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

7- الرؤية الإستراتيجية:و هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس و تنمية المجتمع و القدرات البشرية،أي امتلاك الأفراد و القادة منظورا واسعا للحكم الراشد و التنمية الإنسانية و متطلباتها.[3]

3-شريط كمال و مخلوفي سفيان،مفهوم الحكم الراشد و علاقته بالتنمية المستدامة،مجلة الدراسات الإقتصادو إدراة الأعمال،العدد02،2018،ص 285،286،287،288.

المطلب الثاني:الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد

إن الحكم الراشد لا يتحقق إلا من خلال مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية دون إقصاء أو تهميش و المتمثلة في كل من الحكومة ، المجتمع المدني و القطاع الخاص .

و تتمثل الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد كما يلي :

1-الحكومة: من خلال توفير الإطار التشريعي الملائم اللذي يتيح المشاركة في القوانين اللتي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني ولا تقمعها،إلى إعطاء صلاحيات إدارية و مالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها،إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كان في مؤسسات رسمية مثل المجالس النقابية أو المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات المدنية و الحوار معها حول السياسات العامة.

2-المجتمع المدني:أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية،حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية ، و بالتالي لم تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن و الدولة ، و إنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات و تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب ،جمعيات،هيئات،نقابات،مؤسسات إعلامية و غيرها.

و لتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل:

فكرة الطواعية،فكرة المؤسسية،فكرة الإستقلالية،الإرتباط بمنظومة من المفاهيم(حقوق الإنسان،المواطنة،المشاركة السياسية و الشرعية).

3-القطاع الخاص:يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبير في الإدارة و هذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية اللتي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتهن كما أنه يستطيع توفير الخبرة و المال و المعرفة لعمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المدني.

و في هذا السياق يمكن للحكومة أن تشجع على تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمي بالحوكمة الإقتصادية ،بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما .[4]

4-شريط كمال و خلوفي سفيان،مفهوم الحكم الراشد و علاقته بالتنمية المستدامة،نفس المرجع السابق،ص290،289،288.

المطلب الثالث:العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة على أنها العملية اللتي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الإقتصادية للنشاط الإنساني ، ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة،وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه،و الحرص على احتياجات الأجيال القادمة.

فالعلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة تكمن بينهما علاقة تكامل و تأثير و تأثر و تكامل بينهما،فتكمل هذه العلاقة فيما يلي:

ديمقراطية حقيقية مبنية على مبدأ المشاركة في إدارة الدولة بالإعتماد على تمثيل كافة فئات المجتمع و خضوع المسؤولين للمساءلة.
إحترام المعايير الوطنية و الدولية لحقوق الإنسان،القائمة على المساواة و عدم التمييز و عدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة.
التشجيع على دعم المؤسسات القائمة و تسهيل إجراءات تكوينها و تفعيل دورها في الحياة العامة.
إحترام سيادة القانون و تعزيز إستقلالية القضاء و تحديد معايير المحاكمة العادلة.
إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة و سليمة،خاضعة لمفهوم الرقابة و المساءلة من طرف المجتمع،مقدمة المصلحة الجماعية على كل المصالح.
ترسيخ مبادئ الحكم الراشد من خلال صياغة التشريعات اللتي تعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية.

و من خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة فإن الدولة تقوم بتشجيع الإستثمار، و بالأخص استثمار الموارد البشرية،و المساعدة بالقضاء على الفقر و البطالة،و على الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية و ترسيخ فكرة ما يتعلق بالحكم الراشد.[5]

5-قرامطية زهية،تفعيل آليات الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة،جامعة البليدة 2 لونيسي علي ،الجزائر،2023،ص92،91،81.

خاتمة :

و ختاما يمكن القول أن الحكم الراشد هو من بين الوسائل الفعالة اللتي تسعى الى إقامة العدالة في المجتمعات و و تحقيق النمو في مختلف المجالات إقتصاديا،إجتماعيا،سياسيا....إلخ، و بالتالي على المجتمعات عامة العمل بالحكم الراشد في مجتماعتها من أجل الرقي و الإزدهار و إلا العكس أي التخلف و التقهقر و لا يبقى من المجتمع الإنساني إلا إسمه و تسوده الفوضى.

قائمة المصادر و المراجع:

1-آمينة بن جدو ، الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد-دراسة حالة الجزائر للفترة (1997-2017)،مجلد06،عدد:10،2020.

2-طكوش صبرينة و فاضل صباح،واقع الحكم الراشد في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2018.

3- شريط كمال و مخلوفي سفيان،مفهوم الحكم الراشد و علاقته بالتنمية المستدامة،مجلة الدراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال،العدد02،2018.

4-قرامطية زهية ،تفعيل آليات الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة،جامعة البليدة 2 لونيسي علي،الجزائر،2018.